

المصدر:

التاريخ:

موارد عربية.. لـ «غزة وأريحا»

اتفاق «غزة - أريحا» ، ومهما قيل فيه، يشكل خطوة للأمام في منطقة الشرق الأوسط، التي توصف منذ سنوات - على أهميتها - بـ «البحيرة الراكدة»، والفناء الخلفي في الساحة السياسية الدولية. وإذا كان عدد من أبرز المفكرين والمحللين في العالم قد ذهبوا إلى حد تصنيف هذه المنطقة بأنها تقع «خارج نطاق حركة التاريخ»، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، الآن هو: «أما أن لنا أن ننفض غبار النسيان، والسلبية المقيتة، ومخلفات عصور مضت، ولو عبر بوابة غزة - أريحا، أو أي بوابة أخرى؟»

اتفاق «غزة - أريحا» إذن، ومهما قيل فيه، يشكل خطوة للأمام، وذلك على الرغم من تحفظات عديدة، يتعلق بعضها بجوهر الاتفاق، ولا يخلو عدد منها من مصداقية واضحة.. وفي هذا الإطار، تظل هناك أسئلة عديدة حائرة، لعل أهمها يتعلق بمصير ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني في سوريا، و ٣٥٠ ألفا في لبنان، إلى جانب مليون و ٢٠٠ ألف في الأردن سقطوا تماما من حساب اتفاق «غزة - أريحا».

غير أن الملاحظة الأساسية تظل قائمة، وهي أن الاتفاق - رغم كل التحفظات عليه - يصلح كنقطة انطلاق باتجاه نزع فتيل الصراع العربي - الاسرائيلي، ومن ثم احلال السلام، واستبدال آليات المواجهة الدموية بالآليات بديلة للمواجهة، وربما للتفاعل المدني والحضاري.. إلا أن الشرط الضروري واللازم لتحقيق هذا الهدف يكمن ليس فقط في دعم اتفاق «غزة - أريحا»، وإنما في المشاركة الفاعلة في الجهود الرامية إلى تطويره، في اتجاه تغليب كافة الشروط العربية بأقصى قدر ممكن.

وإذا صح القول بأن احلال السلام سيفتح الباب، ولو مبدئيا، أمام شرق أوسط جديد، بعلاقات جديدة، وبموازن قوى معدلة نسبيا، فإنه يتعين علينا ادراك الأهمية القصوى للمبادرة إلى تمويل الجانب الاقتصادي لمشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين في غزة وأريحا.

وفي الوقت الذي شكل البنك الدولي مجموعة عمل، أشبه ماتكون بغرفة عمليات، لدراسة وتمويل المشروعات التي يمكن تنفيذها في غزة وأريحا إبان الفترة الانتقالية، فإنه يتوجب على الجانب العربي حشد أكبر موارد ممكنة لبلورة مشروع عربي مستقل لدعم اقتصاديات غزة وأريحا.

وربما كان هذا هو الطريق الأكثر فاعلية ليس فقط لتأكيد انتماء وارتباط الدولة الفلسطينية المأمولة بالمحيط العربي العام، وإنما أيضا لضمان المشاركة العربية في صياغة شرق أوسط جديد.

العالم اليوم